

السياسة الوطنية للهجرة واللجوء بالمغرب

ورهاناتها السياسية والجيواستراتيجية

ياسمين الإدريسي المشيشي

حاصلة على شهادة الماستر في العلوم السياسية والتواصل السياسي

أستاذة الفلسفة بالتعليم الثانوي التأهيلي

الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بالدار البيضاء، سطات

yidrissimachichi@gmail.com

المملكة المغربية

الملخص:

لم يكن تدبير ملف الهجرة واللجوء بالمغرب، قياسا إلى انتقال البلاد من أرض انطلاق وعبور إلى أرض استقرار، واعتبارا كذلك لموقعها الجغرافي على خط التماس والتفاعل بين عالمين متباينين ومتفاوتين اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، لم يكن تدبيراً يَوم تَأهيلَ البنيات الإدارية والخدمات الوطنية، وتكييف المنظومة الاجتماعية، وحشد الإمكانيات الاقتصادية لإدماج المهاجرين واللاجئين ضمن نسيجه الاجتماعي في إطار مقارنة حقوقية، إلا بقدر ما صارت تُشكِّلهُ السياسة الوطنية للهجرة واللجوء وتدابيرها من وسيلة "غير تقليدية" لكسب رهانات سياسية وجيواستراتيجية غير معلنة، ترتبط بما المصالح العليا للدولة ترابيا واقتصاديا وسياسيا، على مستوى علاقات المغرب الدولية، خاصة مع كل من بلدان الجوار الأورومتوسطي، وبلدان العمق الإفريقي والعربي. وبالموازاة مع ذلك، شكلت حيثيات إطلاق السياسة الوطنية للهجرة واللجوء، وكذا بنائها ووظائفها مجالا لإعادة تثبيت تراتبية صناعة القرارات الاستراتيجية بين المؤسسات الدستورية للدولة المغربية، وآلية لترميز السيادة والشرعية على مستوى المشهد السياسي الداخلي.

الكلمات المفتاحية: السياسة الوطنية للهجرة واللجوء، التوازنات السياسية الداخلية، الرهانات الدبلوماسية، الرهانات الجيواستراتيجية، العمق الإفريقي، الجوار الأورومتوسطي.

الكلمات المفاتيح: سياسة الهجرة، الرهانات الجيواستراتيجية، الجوار الأورومتوسطي، العمق الإفريقي، الدبلوماسية المغربية

"National Policy on Migration and Asylum

in Morocco and Its Political and Geostrategy Stakes."

Abstract :

This paper provides a critical analysis of Morocco's National Policy on Immigration and Asylum, examining its evolution as the country transitioned from a transit point to a destination country for migrants. Given its strategic geographic position at the intersection of Africa and Europe, Morocco has leveraged its migration policy as a key tool for political and geostatistical influence. The research explores how the Kingdom utilizes the migration file to achieve diplomatic gains, particularly within the framework of "shared responsibility" with the European Union. Furthermore, the study examines how the humanitarian and rights-based approach to integrating migrants has served as a cornerstone for Morocco's reintegration and leadership within the African Union. The author discusses the intricate balance between administrative management and political maneuvering, highlighting migration as a strategic leverage in international relations. By analyzing official discourses and regional partnerships, the paper illustrates how Morocco has transformed a complex social challenge into a diplomatic asset that reinforces its role as a regional mediator and a gateway between continents. The research concludes by identifying the future challenges of maintaining this policy amidst shifting global political climates and economic pressures.

Abstract : Migration policy, geostrategy, Euro-Mediterranean relations, African depth, Moroccan diplomacy

مقدمة:

فرض انتقال المغرب من وضعيته كأرض انطلاق وعبور لتدفقات الهجرة واللجوء إلى كونه أرض استقبال واستقرار سنّ سياسة وطنية للهجرة واللجوء تُعلن تجاوز المقاربة الأمنية الصرفة، إلى منح مقاربة حقوقية. غير أن تدابير هذه السياسة الوطنية، وبقدر ما تسعى إلى تحقيق اندماج شامل للمهاجرين واللاجئين، تسعى كذلك إلى صياغة التوازنات السياسية الداخلية، وإلى كسب رهانات الجيواستراتيجية على المستوى الدبلوماسي. فكيف يمكن اعتبار السياسة الوطنية للهجرة واللجوء استراتيجية لتدبير ملفات العلاقات الخارجية للمغرب مع محيطه الإفريقي والعربي والأورومتوسطي؟ وكيف تتجلى من خلالها جدلية السياسي والإداري في النسق السياسي المغربي؟

تجادل هذه الورقة البحثية بتأكيد الحضور القوي والفعلي لأهداف غير معلنة، ثابرة في تضاعيف نصوص وتدابير السياسة الوطنية للهجرة واللجوء، تتجاوز حدود تحقيق اندماج هذه الفئة إلى توفير خيارات ووسائل تُخدم السعي نحو كسب رهانات سياسية على المستوى الداخلي والخارجي على السواء. الأمر الذي تروم الكشف عنه، وعن مصاديقه ودلالاته، من خلال توظيف المنهج النسقي الذي يرى في النسق السياسي كياناً سلطةً تتفاعل مُخرجاً من القرارات الملزمة مع كل من المطالب المرفوعة إليه، والتي تسعى إلى إحداث تغيير في هذا النسق، والدعامات المقدّمة إليه من البيئة المحيطة به محلياً ودولياً، والتي تعزز بقاءه واستمراره.

أحور الأول: السياسة الوطنية للهجرة واللجوء رهان جيواستراتيجي:

بالعودة إلى السياقات التاريخية المعاصرة، والمحدّات الجيوسياسية، التي تبلورت ضمنها، وبفعل تأثيرها، السياسة الوطنية للهجرة واللجوء، لا نجد النصوص المُنظمة لها، ولا تدابير تنزيلها، مُنبثّة الصلّة مع تدبير الملفات والقضايا الوطنية الكبرى، والتي تُحدّد اتجاهات العلاقات الدبلوماسية الدولية للمغرب، وتوازنات سياسته الخارجية. ذلك أنّ تحوّل المغرب من بلد انطلاق للهجرة، ومروراً بوضعيته كأرض انطلاق وعبور، إلى أرض استقبال لتدفقاتها، لم يكن ناتجاً عن قرارات سيادية وطنية صرفة، ولا عن تحولات همت المجتمع المغربي فقط، على الرغم من أهميتهما، بل نتجت هذه الدينامية الهجروية بالمغرب عن تأثير التحولات الطارئة على بلدان الاتحاد الأوروبي، والتي دفعتها إلى تقنين الهجرة واللجوء إلى أراضيها، وتبني تشديد أمني غير مسبوق في التعاطي معها. كما نتجت السياسة الوطنية للهجرة واللجوء بالمغرب، وبصورة متزامنة، عن التحولات التي عرفتها البلدان الإفريقية، والتي فصلتها عن العدالة والثراء والسلام والاحترام، [ودفعت أبناءها] إلى البحث عن مخرج من الفقر، والمرض، والوفاة المبكرة، وانتهاكات الحقوق الأساسية، والفساد، والتدهور البيئي، والكثير من المشكلات الأخرى المرتبطة بإفريقيا¹. مشكلات جعلت من جُلّ البلدان الإفريقية أرضاً طارئة لتدفقات الهجرة واللجوء نحو الشمال. وبالحصلة، تكشف ديناميات الهجرة واللجوء بالمغرب عن وجهة توصيفه "بالشجرة التي تمتد جذورها المغذية امتداداً مسبقاً في التراب الإفريقي، وتتسفس بفضل أوراقها التي يقويها النسيم الأوروبي"².

¹ ماثي وانغاري، إفريقيا والتحدّي، ترجمة كيلاني محمد أشرف، سلسلة عالم المعرفة، العدد 410، مارس 2014، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ص.9.

² الملك الحسن الثاني، اتحدّي، الرباط، المطبعة الملكية، الطبعة 2، 1989، ص. 295.

المطلب الأول: الهجرة واللجوء في العلاقات الدولية بين المغرب والاتحاد الأوروبي:

"جرى تبني سياساتٍ حدوديةٍ في [كلٍّ من أمريكا الشمالية والاتحاد الأوروبي] منذ تسعينيات القرن العشرين في سياق التكامل الاقتصادي من جانب، وبحثا عن مزيد من تدابير الأمن والرقابة من جانب آخر. وبمعاودة أمستردام في عام 1997، عزز الاتحاد الأوروبي خلقَ فضاءٍ للحرية والأمن والعدل أُطلق عليه اسم فضاء شينغن. وقد صُمِّمَ قوام هذا الفضاء لتعزيز التحرر الاقتصادي، أو الليبرالية الاقتصادية، وبصورة خاصة، لإتاحة انتقالٍ أوسع لرأس المال وقوة العمل داخل تخوم اتفاقية شينغن، عبر إلغاء الضوابط الحدودية بين الدول الأعضاء. وفي الوقت نفسه، العملُ على تعزيز الضوابط الخارجية بين أراضي دول شينغن والأطراف المحيطة بها، لا سيما من خلال التوفيق بين الضوابط وتنسيق عمل الاستخبارات وقوات الشرطة. كما شكلت الضوابط الأمنية رديفًا لجعل التخوم الداخلية أكثر تحمرا"¹. ولم يكن من الممكن لهذه المساعي أن تتحقق إلا عبر تبني الاتحاد الأوروبي لسياسة متكاملة، بهدف الحد من تدفقات الهجرة واللجوء القادمة إلى بلدانه، وذلك من خلال تنسيق العمل مع بلدان الجوار، وفي مقدمتها المغرب قياسا إلى موقعه الجغرافي المُشترَف على مسلكِ غرب المتوسط، والذي يعتبر مسلكا كلاسيكيا لموجات الهجرة واللجوء عبر العالم، نظرا لِقصر المسافة البحرية التي لا تتعدى فيه أربعة عشر كيلومترا بين الجنوب والشمال، ونظرا كذلك لزيادة أهميته بشكل مضطرد مع مرور الوقت²، وذلك بسبب "تجذر الأصول المغدّية للهجرة، كتفاهم وضعيات اللاستقرار السياسي والأمني في خضم موجة جديدة من الانقلابات والصراعات بدول الساحل والصحراء، وبسبب الانسداد الذي تعرفه مسالك الهجرة نحو أوروبا عبر ليبيا وتونس. الأمر الذي جعل المغرب وجهة مثلى للآلاف من الأشخاص المنحدرين من مناطق النزاع بإفريقيا، وبعض الدول العربية كاليمن وسوريا والسودان. ناهيك عن تداعيات التغير المناخي، إذ يتوقع البنك الدولي أن تتسبب الكوارث الطبيعية في نزوح حوالي 86 مليون شخص بحلول سنة 2050 من منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، وهو ما سيُعقّد من مسؤولية المغرب وغيره من الدول الواقعة ضمن طريق الهجرة نحو أوروبا"³. وإذا كان التنسيق، ذو الطابع الأمني، بين المغرب والاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة واللجوء قد اتخذ، ولفترات طويلة، صيغة إبرام اتفاقاتٍ ثنائية، أو تفاهماتٍ توافقيةٍ خاصةٍ للمساهمة في الحدّ من تدفق اللاجئين والمهاجرين إلى دول الاتحاد مقابل امتيازات مالية أو تنمية⁴، أو صيغة تقديم التمويل والدعم اللوجستيكي لتحسين كفاءة السلطات المغربية في مراقبة المناطق الحدودية، وتكثيف عمليات محاربة الهجرة غير النظامية⁵، إلا أن هذا التنسيق قد شهد طفرة نوعية أسس لها الانتقال إلى التأصيل القانوني من خلال إقرار البرلمان

¹ بيلران هيلين، "الحدود والهجرة والاندماج الاقتصادي: نحو اقتصاد سياسي جديد للحدود"، المراقبة وحفظ الأمن على الصعيد العالمي: الحدود والأمن والهوية، تحرير زريق إيليا وسالتر مارك، ترجمة شيحة عماد، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة 1، 2021، ص. 104.

² جهور عبد الحميد، "أهمية الجغرافيا في فهم وتفسير محددات الهجرة الإفريقية"، قضايا الهجرة بالمغرب وبالحارج: مقاربات ونظرات متقاطعة، تنسيق بوشلخة محمد وأوموماد محمد، أكادير، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكادير، الطبعة 1، 2023، ص. 131.

³ زعنون عبد الرفيع، "تدفقات الهجرة غير النظامية وتحديات إدارة الحدود بالمغرب"، ولاية ماساشوستس، مركز مالكوم كير كارنيجي لدراسات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تاريخ النشر: 18 يونيو 2024، ص. 3. 4، على الرابط:

[https://carnegieendowment.org/sada/2024/06/irregular-migration-and-border-security-in-](https://carnegieendowment.org/sada/2024/06/irregular-migration-and-border-security-in-morocco)

morocco، اضطلع عليه بتاريخ: 2025.7.6، على الساعة 18:20

⁴ الصندوق الائتماني الاستعجالي للاتحاد الأوروبي من أجل إفريقيا، "دعم الاتحاد الأوروبي للمغرب في مجال الهجرة: شق شمال إفريقيا للصندوق الائتماني الاستعجالي للاتحاد الأوروبي من أجل إفريقيا وميزانية الحوار والتنمية والتعاون الدولي وصندوق اللجوء والهجرة والإدماج"، يناير 2023، ص. 4. 9، على الرابط: <https://www.eas.europa.eu>، اضطلع عليه بتاريخ: 2025.7.9، على الساعة 22:05.

⁵ Ministère chargé des marocains résidents à l'étranger et des affaires de la migration, *Politique nationale d'immigration et d'asile 2023*, Rabat, MCMREAM, 2023, p. 51.

الأوروبي سنة 2024 لتشريعات جديدة، تسعى إلى معالجة ملف اللجوء والهجرة من خارج حدود الاتحاد، وذلك بإنشاء معسكرات ومراكز خاصة لفحص الشروط ومطابقة المعايير، وممارسة حق القبول أو الرفض انطلاقاً من أراضي دول الجوار الأوروبي لا من داخل دول الاتحاد. هذا بالإضافة إلى توزيع المسؤولية في هذا الملف بين الدول الأعضاء فيه جميعاً، وفقاً لقوانين والتزامات جديدة من المفترض أن تكون إجراءاتها العملية قد أصبحت واضحة سنة 2026، حين البدء بتنفيذ هذه التشريعات كما هو مخطط لها. غير أن هذه التشريعات قد شكّلت، في نظر العديد من المراقبين والمتتبعين لسير هذا الملف، صدًى لموقف اليمين المتطرف، الذي حافظ على مكانته، أو تقدّم، خلال السنوات الأخيرة، سواء على مستوى البرلمان الأوروبي، أو على المستوى الوطني ضمن الدول الأوروبية، وتنزيلاً لسردياته السياسية والاجتماعية¹.

وبالموازاة مع ذلك، كان الاتفاق الأوروبي لإصلاح نظام الهجرة (AEPRSM) قد تضمّن قيوداً أكثر صرامة في تدبير الحدود، كإقامة مراكز مغلقة بالقرب من الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، بتعاون مع المغرب وغيره من دول العبور. كما لجأ المغرب، والحال هذه، بصورة متزايدة إلى الاستعانة بخبرات الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل (Frontex)، وهو الوضع الذي يمكن أن يؤثر سلباً على مصداقيته كطرف وسيط بين دول المنشأ ودول الاستقبال، بل وعلى سيادته في إدارة الحدود، في ظل تصاعد الأصوات الداعية إلى نشر عناصر الوكالة وآلياتها في السواحل المغربية. كل ذلك أدى إلى تداعيات وخيمة على الأمن الحدودي للمغرب، حيث إن "القبول بالحلول الأوروبية سيجعل معظم الدعم المخصص لبرامج الهجرة يذهب إلى تسييج الحدود وإعلاء الجدران، وذلك في ظل السعي نحو تحميل دول العبور مسؤولية إدارة تدفقات الهجرة واللجوء في إطار ما أصبح يسمى بسياسة "تصدير الحدود"، الأمر الذي يهدد بتغذية البؤر الهجرية بالمناطق الحدودية، وبتوسع المخيمات الداخلية للمهاجرين واللاجئين، وما تُخلِّقه من تأثيرات اجتماعية وحقوقية"². وفي هذا الإطار، تصدّت السلطات المغربية، خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2019 و2024 وحدها فقط لنحو 366 ألف محاولة للهجرة غير النظامية من التراب المغربي نحو أوروبا. هذا مع تسجيل أرقام قياسية في سنة 2023، وذلك باعتراض أكثر من 75 ألف مهاجر سري، بنسبة زيادة بلغت 6% مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2022، وهو المنحى الآخذ في التصاعد بصورة مضطربة³. لكن، وعلى الرغم مما سبق بيانه من مؤشرات ونتائج التأثير العميق لتدابير التصدي لتدفقات الهجرة واللجوء التي تبناها الاتحاد الأوروبي على صياغة وتنزيل السياسة الوطنية الجديدة في الهجرة واللجوء بالمغرب، فإن ذلك لا يعني أن هذه السياسة الوطنية لم تُكُنْ سوى تداعٍ لتأثير الضغوطات الأمنية والدبلوماسية التي مارستها التدابير الأمنية الأوروبية في الهجرة واللجوء على المغرب، فلم تكن هذه السياسة الوطنية محضَ تنفيذٍ سلبيٍّ وغير فاعلٍ لإملاءات الاتحاد الأوروبي، ولم يُعْنِ ذلك التنسيق الأمني، البتة، تقزيمَ دور المغرب في تدبير ديناميات الهجرة الدولية واللجوء بجمعه مجرد "حارس للبوابة الأوروبية الجنوبية"، بل حاولت السياسة الوطنية للهجرة واللجوء أن تقوم على مبدأ المسؤولية المشتركة بين المغرب وبين شركائه الخارجيين، أخذاً بعين الاعتبار توجه السياسة الخارجية المغربية، في هذه الآونة، نحو قدر أكبر من الواقعية، والتي ألزم المغرب من خلالها الاتحاد الأوروبي بعدم حصر التنسيق والشراكة بينهما في مجال الهجرة واللجوء في الوسائل والأهداف الأمنية وحدها، بل أن يشمل كذلك الوسائل والأهداف الحقوقية. ويندرج في هذا الإطار البرنامج التاسع، الأفقي، من الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، المتعلق بالتعاون والشراكات الدولية، والذي ضم ثلاثة أهداف خاصة، تعلقَ ضمنها الهدف السابع عشر من الاستراتيجية الوطنية بإنشاء جهاز للتنسيق في إطار تدبير مندمج ومسؤولية مشتركة، وذلك من خلال عملية واحدة، تستهدف إنشاءً إطار تعاونٍ متجدّد مع الشركاء الدوليين والإقليميين من أجل تنسيق

¹ لعروسي محمد عصام، السياسات الأوروبية في قضايا الهجرة واللجوء وفق التشريعات الجديدة، لندن، منشورات مركز أبعاد للدراسات الاستراتيجية، نونبر 2024، ص.7.

² زعنون عبد الرفيع، "تدفقات الهجرة غير النظامية وتحديات إدارة الحدود بالمغرب"، (مرجع سابق)، ص. 6.

³ المرجع نفسه، ص. 8.

أفضل للالتزامات والإجراءات المتخذة. ومن ضمن نتائج هذه العملية، فيما يخص جزئية التعاون والتنسيق مع الاتحاد الأوروبي تحديداً، صار المغرب أول بلد في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط يُبرم شراكة في مجال التنقل مع الاتحاد الأوروبي، بعد الاتفاقيات التي أبرمت، في إطار الشراكة الشرقية، مع الرأس الأخضر في يونيو 2013. ووقّعت تسع دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي على إعلان شراكة التنقل، لضمان إدارة أفضل للهجرة النظامية، ومكافحة الهجرة غير الشرعية. وعلى مدى الفترة الفاصلة ما بين سنتي 2015 و2019، خصص الاتحاد الأوروبي عشر ملايين أورو لدعم الميزانية. ويغطي هذا التمويل مشاريع في مجالات التغطية الصحية للمهاجرين، وتعزيز فرص الحصول على التعليم للأطفال، والتدريب المهني للمهاجرين في سن العمل. كما يهدف برنامج الدعم إلى تعزيز الشراكات مع العديد من المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في تنفيذ سياسة إدماج المهاجرين¹.

تأسيساً على ذلك، يطرح تنامي تدفقات الهجرة واللجوء فرصاً ثمينة أمام المغرب لتعزيز دوره في تدبير ملف استراتيجي ومستدام كالهجرة واللجوء، بما يمكن أن يُسهّم في تحصيل مصالحه الجيوسياسية، وفي توسيع مكاسب الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي، وفي تحسين شروط التفاوض معه فيما يهم اتفاقيات حيوية كالتبادل التجاري الحر، والصيد البحري، بل وفي خدمة الجهود الدبلوماسية لتوسيع دائرة الاعتراف الدولي بسيادة المغرب على صحرائه، وحشد التأييد لمبادرة الحكم الذاتي لأقاليمنا الجنوبية. ولا أدلّ على ذلك من توظيف المغرب لملف الهجرة واللجوء، بصورة غير معلنة، كورقة ضغط دبلوماسية في مناسبات عديدة، أبرزها أحداث السياج الحدودي بين مدينة تطوان ومدينة سبتة السليبية سنة 2021، والتي اندلعت في أعقاب احتجاج المغرب على استضافة إسبانيا لإبراهيم غالي زعيم جبهة البوليساريو الانفصالية بدعوى تلقي العلاج الطبي. حيث سمحت السلطات المغربية بعبور 10000 مهاجر غير نظامي للسياج الحدودي بين المغرب ومدينة سبتة. وقد دفع ذلك إسبانيا، وبلا إبطاء، إلى إعلان مواجهة الزعيم الانفصالي لمجموعة من الإجراءات القانونية التي تستدعي محاكمته قبل مغادرة التراب الإسباني، الأمر الذي عجّل بهذه المغادرة. كما كانت هذه الأزمة سبباً مباشراً في اعتراف الحكومة الإسبانية، واعتراف غيرها من الدول، بمغربية الصحراء، كما ساهمت في عودة مسارات التعاون الاقتصادي بين المغرب وهذه الدول².

المطلب الثاني: الهجرة واللجوء والعلاقات مع إفريقيا والعالم العربي:

"يشكل الثقل التاريخي للدولة الأمة المغربية، وإرثها الحضاري والروحي، قوةً ومناعة ذاتية وطنية للحفاظ على مقوماتها المتجذرة وإغنائها عبر قرون. ولعل تاريخ العلاقات المغربية الإفريقية، في هذا الصدد، يعد مثالا بارزا لاكتشاف درجات تأثير تلك العلاقات على القرار الخارجي المغربي الذي يهدف لإنعاش وتدعيم عوامل التعاون والتآزر والسلام داخل القارة السمراء، وإلى الحد، ما أمكن، من عوامل الفرقة والنزاع والتخلف"³. ولا يدخل هذا الوصف في باب العبارات الدبلوماسية المنمّقة، بل يُعزّز، بقدر كبير من الواقعية، عن الطابع الجيوستراتيجي للعلاقات بين المغرب وعمقه الإفريقي، وهي العلاقات ذات الأهمية والحساسية، والتي تشكل عاملاً حاسماً في خدمة القضايا الوطنية الهامة، وجسراً لكسب رهانات السياسة والاقتصادية الحيوية للمغرب. إعمالاً للتصورات براغماتية قادرة على تحقيق مصالح المغرب بتوظيف المحدد التاريخي⁴.

¹ Ministère chargé des marocains résidents à l'étranger et des affaires de la migration, *Politique nationale d'immigration et d'asile 2013-2016*, Rabat, MCMREAM, 2016, p. 90.

² ABOURABI Yousra, "Governing African Migration in Morocco: The Challenge of Positive Desecuritisation", in. *International Development Policy*, Vol 14, 2022, p. p. 46. 47.

³ غومريس محمد، السياسة الخارجية المغربية: مقاربة إستيمولوجية وتجريبية، الرباط، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، 2001، ص. 11. 12.

⁴ أفنين جليل، "السياسة الخارجية المغربية: المحددات والأبعاد"، مجلة شؤون استراتيجية، العدد 6، يونيو 2019، ص. 90.

وفي هذا الإطار، ومن منطلق توجه السياسة الخارجية المغربية نحو الوقائية والاستباقية، جنباً إلى جنب مع المسارعة إلى أخذ زمام المبادرة والتحرك الفعال في الوقت المناسب¹، شكّل تدبير ملف الهجرة واللجوء، ضمن مبدأ المعاملة بالمثل، وفي إطار تكريس الحوار جنوب-جنوب، وسيلة مؤثرة لتفعيل عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي منذ أوائل سنة 2017، سواء على المستوى الاقتصادي، أو الأمني، أو العلمي. ففيمّا يخص الاعتبار الاقتصادي، سعى المغرب بخطى حثيثة نحو تعميق علاقاته مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، والتي تفرض الالتزام بالبروتوكولات الخاصة بحرية التنقل، وحقوق الإقامة والاستقرار، كشرط لقبول عضويته بالمجموعة. كما سعى إلى الانضمام كذلك إلى منطقة التبادل التجاري القاري الإفريقي (ZLECAF)، والتي تُنصُّ استحقاقات تنفيذ الاتفاقية الخاصة بها على ضمان الحق في تنقل الأشخاص بين الدول الأعضاء. وهي المساعي التي من شأنها أن تجعل المغرب قبلة لأفواج جديدة من المهاجرين الراغبين في الاستقرار به، أو محطة توقيف لهم في انتظار توافر فرص العبور نحو أوروبا. وذلك على الرغم من أن الرهان على المبادرة الأطلسية التي أطلقها المغرب في يوليوز 2023 مع بعض دول الساحل في تدعيم المسارات القانونية للهجرة، قد يُجفّر تيارات الهجرة النظامية انطلاقاً من السواحل الجنوبية للمملكة نحو جزر الكناري الإسبانية بصورة أكبر². مما قد يثير إشكالات على مستوى التوازن بين المصالح الأمنية لدول الاتحاد الأوروبي من جهة، وبين المصالح الاقتصادية والجيواستراتيجية بين المغرب ودول الساحل والصحراء من جهة أخرى.

وفي سياق متصل، امتد توظيف السياسة الخارجية المغربية لتدبير ملف الهجرة واللجوء في تعزيز مكانة المغرب ضمن عمقه الإفريقي، إلى مجال التنسيق الأمني المشترك. حيث تزامن ذلك مع عضوية المملكة في مجلس السلم والأمن الإفريقيين لولايتين اثنتين، وذلك بُعيد إعلان عودة المغرب لعضوية الاتحاد الإفريقي مباشرة أوائل سنة 2017. الأمر الذي كرس الدور المحوري الذي يلعبه المغرب في الحد من التهديدات الأمنية المتزايدة التي أضحت تشهدها منطقة الساحل والصحراء وحوض البحر الأبيض المتوسط، وعلى رأسها الهجرة غير الشرعية، بالإضافة إلى الإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة، سواء عبر الاتفاقيات الأمنية الثنائية التي يُبرمها مع بلدان القارة، أو من خلال عمله الدبلوماسي داخل المجلس الإفريقي باعتباره ركيزة أساسية في حماية السلم والأمن الإفريقيين، أو كذلك بفعل تقاسم القضايا الأمنية للقارة، والتي يتم طرحها في هذا المجلس، مع المنتظم الدولي قصد إيجاد حلول لها³. وبالمحصلة، كان من اللازم أن تتضمن الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء جملة من العمليات الرامية إلى تدبير ملف الهجرة واللجوء في إطار شراكة استراتيجية متعددة المستويات مع دول المنشأ الإفريقية، خاصة بلدان جنوب الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل. وفي هذا الإطار، ويرسم البرنامج التاسع المخصّص للتعاون والشراكات الدولية من هذه الاستراتيجية الوطنية، تم تخصيص ثلاث عمليات لهذا الغرض، وذلك ضمن كل من الهدف الخاص السابع عشر، ومثليته الثامن عشر والتاسع عشر، والمتعلقة، على التوالي، بإنشاء جهاز للتنسيق في إطار تدبير مندمج ومسؤولية مشتركة، وبتشجيع التنمية المشتركة، وبتشجيع التعاون العلمي والتقني، جاءت تفاصيلها كالتالي:

1. العملية الثانية: إنشاء التحالف الإفريقي للهجرة كإطار تعاوني للتنمية المشتركة. يروم توفير إطار للتبادل على المستوى الإفريقي بشأن قضية الهجرة والتنمية. ويتضمن ذلك، إنشاء منتدى إفريقي حول الهجرة، بالشراكة مع البلدان الإفريقية والمتوسطة، والذي سيجتمع سنوياً ممثلي الحكومات والشركات والمجتمع المدني لمناقشة تأثير الهجرة والتنمية على أفريقيا. وسيتيح هذا الاجتماع

¹ صلحي أحمد، "الدبلوماسية المغربية من الانكفاء إلى الاستباقية"، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، العدد 9، مارس 2015، الرباط، مركز المنارة للدراسات والأبحاث، ص. 47.

² زنون عبد الرفيع، "تدفقات الهجرة غير النظامية وتحديات إدارة الحدود بالمغرب"، (مرجع سابق)، ص. 11.

³ بوزنار مصطفى، "دور الدبلوماسية المغربية في تعزيز السلم والأمن الإفريقيين داخل أجهزة الاتحاد الإفريقي: مجلس السلم والأمن الإفريقي نموذجاً"، مجلة شؤون استراتيجية، العدد 17، مارس 2024، ص. 292.

أيضاً التشاور بشأن الإجراءات المشتركة الرامية إلى رفع مستوى الوعي بين السكان بشأن مخاطر الهجرة غير النظامية، والإجراءات الرامية إلى دمج الهجرة في سياسات التنمية، وفقاً لأجندة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015.

2. العملية الثالثة: دعم شبكات المهاجرين واللاجئين في إقامة مشاريع التنمية الاقتصادية المشتركة في المغرب وفي بلدان المنشأ بهدف استخدام إمكانات شبكات المهاجرين واللاجئين في سياق أعمال التنمية. وتتمثل الخطوة الأولى في المساعدة على هيكلة وتعزيز شبكات المهاجرين، وخاصة من خلال التوعية والتدريب وإنشاء مساحات تعاون افتراضية، ثم دعم هذه الشبكات من خلال المبادرات التي تسهل نقل المهارات من قبل المهاجرين من أجل تنمية بلادهم. ويتمحور هذا النقل، بشكل خاص، حول التنقل الدائري، واستثمار المهاجرين في الأنشطة الإنتاجية، وتعبئتهم لإنجاز مشاريع التنمية المحلية في المغرب وفي بلدانهم الأصليين.

3. العملية الخامسة: تعزيز برنامج التبادل الجامعي للطلاب والأساتذة لأجل تطوير التعاون الجامعي بين المغرب والدول الإفريقية، وتعزيز التعاون جنوب-جنوب من خلال توقيع اتفاقيات شراكة بين الجامعات والمعاهد العليا الرئيسية في المغرب والدول الإفريقية لتعزيز، ليس فقط تبادل الطلاب في كلا الاتجاهين، ولكن أيضاً تبادل التدريس في شكل زيارات بين الأساتذة. كما تتيح هذه الاتفاقيات تطوير برامج بحثية مشتركة حول مواضيع ذات اهتمام مشترك¹.

"بيد أن حياة المغرب ليست عمودية فحسب، بل إنها كذلك تمتد امتداداً أفقياً نحو الشرق الذي نحن مرتبطون معه بالكثير جدا من الصلات الثقافية، والدينية والتاريخية، حتى لو أردنا -ونحن لا نريد قطعاً- فإنه من المستحيل علينا قطع هذه الصلات"². وفي هذا السياق، شكلت الهجرات وموجات اللجوء القادمة إلى المغرب من البلدان العربية غير الإفريقية طفرة نوعية في السلوك الهجروي تجاه الأراضي المغربية، وتحولاً في بنية الفئات المهاجرة واللاجئة إليه، استدعى تنوع أشكال التدخل من طرف السلطات المغربية وتكييفها. لكن ذلك لم يتم بحسب خصوصية الحالات الفردية للمهاجرين واللاجئين منهم، بل أساساً تبعاً لجنسيات دول منشئهم. الأمر الذي يعكس بوضوح تأثير البعد الدبلوماسي، والاعتبارات التي تملبها وضعية بلد المنشأ ضمن العلاقات الدولية للمغرب، في توجيه سياسة الهجرة واللجوء بالمغرب وتدابيرها المخصصة لإدماج هذه الفئة تحديداً. ولذلك، لم يَحْظَ اللاجئون وطالبو اللجوء المنحدرون من الجمهورية العربية السورية بالاعتراف لهم بوضع لاجئ من طرف مكتب اللاجئين وعديمي الجنسية (BRA)، وذلك على الرغم من أنهم يشكلون أكثر من نصف مجموع اللاجئين بالمغرب. كما أن المرحلة الثانية من عملية تسوية الوضعية الإدارية للمهاجرين لم تشمل مهاجرين عرباً، بل اقتصر هذه المرحلة على المهاجرين من بلدان الساحل والصحراء، وتحديدًا منهم من سبق أن دخل التراب الوطني المغربي بصورة قانونية وليس عن طريق الهجرة غير الشرعية، غير أنه فقد وضعيته النظامية بسبب تجاوز مدة الإقامة المسموح بها.

أخو الثاني: السياسة الوطنية للهجرة واللجوء، جدلية الإداري والسياسي:

إذا كان ملف التسوية الإدارية للمهاجرين واللاجئين في الدول المستقبلة للهجرة تاريخياً، مثل دول أوروبا الغربية، والبلدان الاسكندنافية، والولايات المتحدة الأمريكية، وأستراليا، وكندا، وغيرها، يتخذ صيغة ورقة سياسية تُلَوِّحُ بها الأحزاب السياسية، وسواها من قوى الضغط، لتحقيق مكاسب انتخابية، فإن الأمر غير مطروح، بهذه الصيغة، في السياق المغربي. إلا أن ذلك لا يعني اضطلاع هذه السياسة العمومية بمهام إدارية خالصة، بالمعنى التكنوقراطي للعبارة، بل إنها شأنٌ غيرها من السياسات العمومية، "في كل مراحل تبلورها تبقى خاضعة لتدافع سياسي يحاول إدماج الانتظارات المتناقضة داخل صيرورة تقديم الجواب على المشاكل العمومية، على أن هذه الخطة تختلف حسب الأزمنة والدول، كما تختلف بالنظر إلى طبيعة الأنظمة السياسية، وتبعاً كذلك لمستوى ديمقراطيتها.

¹ Ministère chargé des marocains résidents à l'étranger et des affaires de la migration, *Politique nationale d'immigration et d'asile 2013-2016*, (Op. Cit), p. 95. 98.

² الملك الحسن الثاني، *التحدي*، (مراجع سابق)، ص. 297.

[...] ذلك أن السياسات العمومية تعد مدخلا رئيسا لفهم الديمقراطية في حالة فعل¹. ولذلك، "تختلف تقديرات المؤسسات بالمغرب حول مختلف السياسات العمومية، كما تختلف تقديرات الحكومات المتعاقبة حول هذه السياسات استنادا إلى هواجس سياسية أكثر منها مرتكزات موضوعية"². ومن هنا لا يمكن فهم ديناميات صياغة وتنزيل السياسة الوطنية للهجرة واللجوء بوصفها تدييرا إداريا صرفا لهذا الملف، بل باعتبارها كذلك معتركا لتنازع الشرعيات والمصالح بين المؤسسات المختلفة، وميدانا للمواجهة بين الأولويات القطاعية المتباينة. خاصة بالنظر إلى الاستقطاب الحاد، غير المعلن، بين الحقوقي والأمني، والذي يكتنف هذه السياسة العمومية تحديدا.

المطلب الأول: السياسة الوطنية للهجرة واللجوء ومركزية المؤسسة الملكية:

إن المتتبع للخط الزمني الذي تتألت خلاله المراحل وصولا إلى إطلاق السياسة العمومية الجديدة في مجال الهجرة واللجوء سنة 2013 لا يتجشم كبير عناء في ملاحظة مركزية دور المؤسسة الملكية المباشر في اعتمادها. وإن نعتنا بالاستراتيجية الوطنية يشير إلى طابعها العابر للقطاعات والمؤسسات، والذي ينأى بهذه السياسة، وبالتقاشات العمومية حولها، عن أن تكون مجرد سياسة قطاعية. فيكون إطلاق السياسة الوطنية للهجرة واللجوء تَمْظُها لموقع الملك الدستوري باعتباره "رئيس الدولة، وممثلها الأسمى، ورمز وحدة الأمة، وضامن دوام الدولة واستمرارها، والحكم الأسمى بين مؤسساتها"³. ففي 9 شتنبر 2013 اضطلع جلالة الملك على التقرير الموضوعاتي الذي أنجزه المجلس الوطني لحقوق الإنسان، باعتباره إحدى مؤسسات الحكامة الدستورية التي تعنى بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، حول وضعية المهاجرين واللاجئين بالمغرب. وفي اليوم الموالي ترأس الملك جلسة عمل تم خلالها إعطاء توجيهات ملكية لوضع وتفعيل استراتيجية وطنية، ومخطط عمل ملائمين بهدف بلورة سياسة شاملة ومتعددة الأبعاد لقضايا الهجرة بالبلاد. وفي 10 أكتوبر 2013 تم إحداث قطاع حكومي لشؤون الهجرة، أُسند إلى الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج. ليجدد الملك في 6 نونبر من السنة نفسها دعوة الحكومة إلى الإسراع بوضع سياسة شاملة حول قضايا الهجرة واللجوء، وذلك وفق مقاربة إنسانية تتوافق مع الالتزامات الدولية للمغرب، وتحترم حقوق المهاجرين واللاجئين⁴.

والجدير بالذكر أن هذا التوجيه الملكي جاء ضمن الخطاب الملكي الموجّه إلى الأمة في 6 نونبر 2013 بمناسبة حلول الذكرى الثامنة والثلاثين لانطلاق المسيرة الخضراء. وهو الخطاب الذي وضع التوجيه الملكي نحو بناء سياسة وطنية جديدة للهجرة واللجوء ضمن سياق الدفاع عن ملف حقوق الإنسان، وإبراز جهود التنمية بالأقاليم الجنوبية، ضدا على ما نعتته الخطاب الملكي بالمواقف المِعْرِضَة المعادية للمغرب، والتي تعمل على تشويه دوليا، وتدعم زعزعة الاستقرار، مشيرا إلى أن "الأقاليم الجنوبية تشكل عبر التاريخ العمق الإفريقي للمغرب، لِمَا تُجَسِّدُه من روابط جغرافية وإنسانية وثقافية وتجارية عريقة بين بلادنا ودول إفريقيا جنوب الصحراء [...] كما أن المغرب ما فتئ يؤكد على ضرورة التصدي للتهديدات الأمنية التي تعرفها منطقة الساحل والصحراء. [...] وأمام

¹ GIRAND Olivier et WORIN Philippe, "Les politiques publiques : une pragmatique de la démocratie", in. GIRAND Olivier et WORIN Philippe (direction), Politiques publiques et démocratie, Paris, La Découverte, 2008, p. p.7. 8.

² وباعوس محمد، "علاقة البرلمان مع المؤسسات الدستورية في مجال تقييم السياسات العمومية بالمغرب"، مجلة دفاتر برلمانية، المجلد 1، العدد 1-2، أكتوبر 2022، ص. 79.

³ "الدستور"، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 27 شعبان 1432 (29 يوليو 2011)، الجريدة الرسمية، العدد 5964 مكرر، بتاريخ 30 يوليوز 2011، ص. 3608.

⁴ Ministère chargé des marocains résidents à l'étranger et des affaires de la migration, *Politique nationale d'immigration et d'asile 2013-2016*, (Op. Cit), p. p. 8. 9.

التزايد الملحوظ لعدد المهاجرين سواء من إفريقيا أو من أوروبا، فقد دعونا الحكومة لبلورة سياسة شاملة جديدة لقضايا الهجرة. [...] ومما يكرس مصداقية المغرب في مجال حقوق الإنسان، التجاوب الواسع الذي لقيته هذه المبادرة من الأطراف المعنية مباشرة بهذه الإشكالية، وخاصة الدول الشقيقة جنوب الصحراء ودول الاتحاد الأوروبي، والمنظمات الأممية الجهوية والدولية المعنية بالهجرة وحقوق الإنسان¹.

والملاحظ لهذا الارتباط الموضوعاتي الشَّرطي، في متن الخطاب الملكي، بين كل من قضية الوحدة الترابية، ومسألة حقوق الإنسان والتنمية، وضرورة حفظ الأمن والسلم الوطنيين والإقليميين، والتأسيس لسياسة عمومية في مجال الهجرة واللجوء، يدركُ تجاوزَ هذه السياسة لمطلب تدبير ملف الهجرة واللجوء إداريا، إلى خدمة المصالح السياسية الجيواستراتيجية ذات البعد الدبلوماسي للمغرب، على الصورة التي أسلفنا بيانها آنفا بشيء من التفصيل. وباعتبار هذه الجزئية، يبرز دور المؤسسة الملكية جليا في وضع السياسة الوطنية للهجرة واللجوء بوصفها شأنًا متعلقًا، بشكل مباشر، بالسياسة الخارجية للبلاد. وهي التي، بحكم طبيعة النظام السياسي المغربي المتسم بقطبية الملك داخله، تبقى حكرًا على الملك، ولا سيما ما يتعلق منها بالخيارات الأساسية والاستراتيجية². إذ على الرغم مما منحه الدستور المغربي من صلاحيات واختصاصات فيما يتعلق بالشؤون الخارجية للسلطة التشريعية، وللحكومة كذلك، إلا أن "الشؤون الخارجية للمغرب تتبع أساسا من المجال المحفوظ للملك"³.

وباعتبار الملك، كذلك، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، ورئيس المجلس الأعلى للأمن⁴، فإن هذه الصلاحيات الدستورية الحصرية تُبرز مركزية دور المؤسسة الملكية في إرساء السياسة الوطنية للهجرة واللجوء وتدابيرها في شقيها الأمني، والذي يشغل حيزا ذا اعتبار رئيس ضمن هذه السياسة، بل يشكل لبنة أساسية في ممارسة المغرب لسيادته على كامل أراضيه، بالقدَرِ نفسه الذي يؤكِّد من خلاله مكانته، عمليا ورمزيا، على مستوى علاقاته الدولية كلاعب أساس في تنسيق التعاون الأمني، وحفظ السلم والاستقرار على المستوى الإقليمي، والقاري، والأوروبومتوسطي. وفي هذا السياق، وفي ظل تدبير الشق الأمني من الهجرة واللجوء بالمغرب وفق نصوص قانونية وتنظيمات مؤسسية "تكشف النصوص المنظمة لقطاع الأمن حضورا قويا للمؤسسة الملكية في مجال التشريع [...] ويقدر ما ساهم هذا الوضع الاحتكاري في إبقاء بنية الأمن خارج الجدول السياسي داخل المؤسسة التشريعية، فإنه كرس حضورا مكثفا للمؤسسة الملكية في مجال التأطير والتشريع والتنظيم الأمني"⁵.

المطلب الثاني: السياسة الوطنية للهجرة واللجوء وتوازنات المؤسسات الدستورية بالمغرب:

بوصفها إحدى السياسات العمومية متعددة الميادين، ومتسعة التأثير، لتشمل مجالات متعددة، تتسم السياسة الوطنية للهجرة واللجوء بتعدد المتدخلين والفاعلين فيها، سواء على مستوى صياغة النصوص الخاصة بها، أو على مستوى تنزيل تدابيرها. إذ يساهم في صياغتها وتنزيلها فاعلون رمزيون يتجسدون في كل من المؤسسة الملكية، والسلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية،

¹ وزارة الشباب والثقافة والتواصل، "الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الثامنة والثلاثين للمسيرة الخضراء، 6 نونبر 2013"، ص. 3، على الرابط: <https://mjcc.gov.ma/wp-content/uploads/2022/04/2013-11-06.pdf>، اضطلع عليه بتاريخ: 2025.7.7.

² بوقطار الحسن، السياسة العربية للمملكة المغربية، باريس، مركز الدراسات العربي الأوروبي، الطبعة 1، 1997، ص. 33.

³ الصديقي سعيد، "المؤسسة الملكية والسياسة الخارجية: قراءة في مفهوم المجال المحفوظ ومسارات التنفيذ"، مجلة الدولية، العدد 3، 2007، ص. 100.

⁴ "الدستور"، (مصدر سابق)، ص. 3610.

⁵ المحافظي إحسان، السياسات الأمنية في المغرب: في السلطة وأدوار التَّخَب السياسية، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة 1، 2020، ص. 129.

والجهاز الإداري¹، يضاف إليهم متدخلون غير رسميين يتمثلون في كلٍّ من الأحزاب السياسية، والجمعيات ومنظمات المجتمع المدني، وجماعات الضغط، والمواطنين كذلك².

ويقدّر ما يُشكّل تعدّد المتدخلين والفاعلين في السياسة العمومية للهجرة واللجوء، من حيث المبدأ، وضعًا مفهوماً، بل وظاهرة صحية، بالنظر إلى طبيعة هذه السياسة العابرة للقطاعات، وبقدر ما يسهم به كذلك هذا التعدد من إغناء لها، ومن إفادها بإمكانات تنظيمية، وتشريعية، وتمويلية، ولوجستية متعددة لإنجازها، إلا أن هذا الوضع يجعل من السياسة الوطنية للهجرة واللجوء، في الوقت ذاته، مجالاً لاستقطابٍ شديد بين مختلف هؤلاء الفاعلين والمتدخلين، وذلك بالنظر إلى تأثير الطابع السياسي، وسائله وغاياته، في صياغة نصوص هذه السياسة وتدير برامجهما وتوجيه أهدافها على الجانب الإداري ذي الطابع التكنوقراطي، كما سبق وأشرنا. وعلى الرغم مما كرّسته الفقرة الثانية من الفصل الأول من الدستور المغربي من مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها³، إلا أن التداول بين مختلف المؤسسات والهيئات والسلطات الدستورية حول السياسة العمومية للهجرة واللجوء، والنقاش العمومي بينها حول مختلف جزئيات هذه السياسة وحيثياتها يبقى مَشُوبًا بالتدافع السياسي بينها. فإذا كان دستور 2011، أكثر من سابقه، قد اتسم بمنح السلطة التشريعية وضعًا متقدماً، وإذا كان قد أنطى بها مهمة تقييم السياسات العمومية، فضلاً عن التشريع ومراقبة عمل الحكومة⁴، فإن علاقة البرلمان بمؤسسات الحكامة الدستورية، خاصة فيما يتعلق بالقضايا الاستراتيجية ذات التأثير الممتد مثل السياسة الوطنية للهجرة واللجوء، لا تُعبّر دائماً عن تنسيقٍ أو نقاشٍ أو تداولٍ ذي طابعٍ إداريٍّ خالص، بل تُكشِف، في كثير من المناسبات، عن تسييسٍ للملف، خاصة في ظل الحضور القوي للاستقطاب السياسي والإيديولوجي الذي يُحرِّكُ الرؤى والتوازنات والتحالفات الحزبية داخل مؤسسة البرلمان من جهة، في مقابل الحضور المؤثر، من جهة أخرى، للوظيفة غير المعلنة لمؤسسات الحكامة الدستورية، والتي أصبحت تُشكّل من خلالها هذه المؤسسات منافذَ جديدةً للتَّخريب خارج التشكيلات الحزبية المكوّنة للبرلمان والحكومة على السواء. كما أن مخرجات مؤسسات الحكامة، سواء اتخذت شكلَ قراراتٍ رقابية وضبطية، أو شكلَ توصيات وآراءٍ استشارية، أصبحت مؤثّرة بدرجة كبيرة في القرار السياسي بالمغرب. أضف إلى ذلك أن استدامة هيئات الحكامة، في مقابل محدودية كل من الولايات الحكومية والولايات البرلمانية، يمنح هذه الهيئات دوراً أكبر وأكثر استمرارية في تدبير الزمن الاستراتيجي، ويجعلها أكثر تأثيراً في القضايا الحساسة وذات النقاش الممتد في الزمان⁵. الأمر الذي يكرسه تمتع هيئات الحكامة الدستورية باستقلاليتها المالية والإدارية، حيث إنهما لا تخضع للإشراف الإداري الحكومي، كما أنهما لا تخضع للرقابة البرلمانية، باستثناء ما يتعلق في شأنها من مصادقة السلطة التشريعية على الميزانيات الفرعية لهذه الهيئات⁶.

وفي السياق نفسه، لا تتخذ السياسة الوطنية للهجرة واللجوء بالمغرب صيغة معتركٍ سياسي من خلال التدافع بين هيئات الحكامة من جهة، وبين البرلمان والحكومة من جهة أخرى فحسب، بل تتجسّد جدليّة الإداري والسياسي فيها كذلك من خلال رصد تأثير تداخل الفاعلين الحكوميين فيما بينهم. وفي هذا الإطار، كان "من البدهي أن الهجرة واللجوء يبقى ملفاً حساساً، مشتركاً

¹ المراني مولاي هشام، "المتدخلون في صنع السياسات العامة في المغرب"، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد 4، العدد 8، ماي 2020، ص. 273. 279.

² المرجع نفسه، ص. 279. 283.

³ "الدستور"، (مصدر سابق)، ص. 3601.

⁴ المصدر نفسه، ص. 3613.

⁵ طارق حسن، هيئات الحكامة في الدستور: السياق، البنات، والوظائف، سلسلة مؤلفات وأعمال جامعية، العدد 110، الرباط، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، 2016، ص. 215. 217.

⁶ وباعوس محمد، "علاقة البرلمان مع المؤسسات الدستورية في مجال تقييم السياسات العمومية بالمغرب"، (مرجع سابق)، ص. 77.

بين كفاءات حكومية متعددة، ومثيرا لتوترات بين وزارة الخارجية ووزارة الداخلية. يدل على ذلك الصمت والتحفظ اللذان يصاحبان عدم اعتماد [النصين القانونيين المتعلقين بالهجرة واللجوء] ولذلك كان الغرض من الإعلان عن اعتمادهما بالأساس تحسینُ صورة المغرب أمام المجتمع الدولي. خاصة بمناسبة مبادرته في وضع إطار سياسة الهجرة في إفريقيا وخطة العمل 2018-2020. [...] كما لا يجب إغفال ما يستتبعه اعتماد قانون اللجوء وقانون الهجرة من سياسات لإدماج المهاجرين واللاجئين ضمن النسيج الاجتماعي المغربي بكل مستوياته، وضمن الشروط التي تفرضها المفوضية الأممية لشؤون اللاجئين. ولا يخفى ما يتطلبه ذلك من التزامات مالية تثقل كاهل الدولة المغربية¹، الأمر الذي يُفحِّمُ قطاعات حكومية أخرى في تدبير مجال الهجرة واللجوء، وبالتالي المزيد من تضارب الأولويات والمقاربات والوسائل والغايات بين المؤسسات الفاعلة في هذه السياسة العمومية بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

خاتمة:

إذا كان الهدف المعلن للسياسة الوطنية للهجرة واللجوء هو تحقيق الاندماج المهاجرين واللاجئين ضمن النسيج الاجتماعي المغربي من خلال اعتمادها مقارنة حقوقية تعمل على تجاوز الاعتبارات والغايات والوسائل الأمنية الصرفة، فإن نصوص هذه السياسة الوطنية وتدابيرها تسعى، بالموازاة مع ذلك، إلى تحقيق أهداف غير معلنة لخدمة العلاقات الدبلوماسية المغربية مع الجوار الأورومتوسطي والعمق الجيواستراتيجي الإفريقي والعربي من جهة. كما تشكل السياسة الوطنية للهجرة واللجوء، من جهة ثانية، وبالقدر نفسه من الفعالية، مجالاً للتدافع السياسي بين المؤسسات الدستورية المغربية بالنظر إلى ما يكتسبه موضوعها من طابع عابر للسياسات القطاعية، وآلية لترسيخ المجالين الأمني والدبلوماسي كمجالين محفوظين للمؤسسة الملكية باعتبارها المرجعية الأسمى للشرعية ضمن النسق السياسي المغربي.

¹ PERRIN Delphine, "La fabrique d'un droit d'asile au Maroc : Circulation des normes, tâtonnement juridique, et attermoiments politiques", in. La Revue des droits de l'homme, N. 24, Mai 2023, p. 20.

المصادر والمراجع:

- أقتين جليل، "السياسة الخارجية المغربية: المحددات والأبعاد"، مجلة شؤون استراتيجية، العدد 6، يونيو 2019.
- بوزنار مصطفى، "دور الدبلوماسية المغربية في تعزيز السلم والأمن الإفريقيين داخل أجهزة الاتحاد الإفريقي: مجلس السلم والأمن الإفريقي نموذجاً"، مجلة شؤون استراتيجية، العدد 17، مارس 2024.
- بوقنطار الحسن، السياسة العربية للمملكة المغربية، باريس، مركز الدراسات العربي الأوروبي، الطبعة 1، 1997.
- بيلران هيلين، "الحدود والهجرة والاندماج الاقتصادي: نحو اقتصاد سياسي جديد للحدود"، المراقبة وحفظ الأمن على الصعيد العالمي: الحدود والأمن والهوية، تحرير زريق إيليا وسالتر مارك، ترجمة شيحة عماد، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة 1، 2021.
- جمور عبد الحميد، "أهمية الجغرافيا في فهم وتفسير محددات الهجرة الإفريقية"، قضايا الهجرة بالمغرب وبالحارج: مقاربات ونظرات متقاطعة، تنسيق بوشلخة محمد وأوموماد محمد، أكادير، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكادير، الطبعة 1، 2023.
- الحافظي إحسان، السياسات الأمنية في المغرب: في السلطة وأدوار التّخب السياسية، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة 1، 2020.
- "الدستور"، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 27 شعبان 1432 (29 يوليو 2011)، الجريدة الرسمية، العدد 5964 مكرر، بتاريخ 30 يوليوز 2011.
- زعنون عبد الرفيع، "تدفقات الهجرة غير النظامية وتحديات إدارة الحدود بالمغرب"، ولاية ماساشوستس، مركز مالكوم كير كارنيجي لدراسات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 18 يونيو 2024، على الرابط:
<https://carnegieendowment.org/sada/2024/06/irregular-migration-and-border-security-in-morocco>
- الصديقي سعيد، "المؤسسة الملكية والسياسة الخارجية: قراءة في مفهوم المجال المحفوظ ومسارات التنفيذ"، مجلة الدولية، العدد 3، 2007.
- صلحي أحمد، "الدبلوماسية المغربية من الانكفاء إلى الاستباقية"، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، العدد 9، مارس 2015، الرابط، مركز المنارة للدراسات والأبحاث.
- الصندوق الائتماني الاستعجالي للاتحاد الأوروبي من أجل إفريقيا، "دعم الاتحاد الأوروبي للمغرب في مجال الهجرة"، يناير 2023، على الرابط: <https://www.eas.europa.eu>
- طارق حسن، هيئات الحكامة في الدستور: السياق، البنات، والوظائف، سلسلة مؤلفات وأعمال جامعية، العدد 110، الرباط، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية، 2016.
- غومريس محمد، السياسة الخارجية المغربية: مقارنة إستيمولوجية وتجريبية، الرباط، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، 2001.
- لعروسي محمد عصام، السياسات الأوروبية في قضايا الهجرة واللجوء وفق التشريعات الجديدة، لندن، منشورات مركز أبعاد للدراسات الاستراتيجية، نونبر 2024.

- ماثاي وانغاري، إفريقيا والتحدي، ترجمة كيلاني محمد أشرف، سلسلة عالم المعرفة، العدد 410، مارس 2014، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- المراني مولاي هشام، "المتدخلون في صنع السياسات العامة في المغرب"، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد 4، العدد 8، ماي 2020.
- الملك الحسن الثاني، التحدي، الرباط، المطبعة الملكية، الطبعة 2، 1989.
- وبعوس محمد، "علاقة البرلمان مع المؤسسات الدستورية في مجال تقييم السياسات العمومية بالمغرب"، مجلة دفاتر برلمانية، المجلد 1، العدد 1-2، أكتوبر 2022.
- وزارة الشباب والثقافة والتواصل، "الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى 38 للمسيرة الخضراء، 6 نونبر 2013"، ص. 3، على الرابط: <https://mjcc.gov.ma/wp-content/uploads/2022/04/2013-11-06.pdf>
- GIRAND Olivier et WORIN Philippe, "Les politiques publiques : une pragmatique de la démocratie", in. GIRAND Olivier et WORIN Philippe (direction), Politiques publiques et démocratie, Paris, La Découverte, 2008.
- Ministère chargé des marocains résidants à l'étranger et des affaires de la migration, *Politique nationale d'immigration et d'asile 2023*, Rabat, MCMREAM, 2023.
- Ministère chargé des marocains résidants à l'étranger et des affaires de la migration, *Politique nationale d'immigration et d'asile 2013-2016*, Rabat, MCMREAM, 2016.
- PERRIN Delphine, "La fabrique d'un droit d'asile au Maroc : Circulation des normes, tâtonnement juridique, et attermolements politiques", in. La Revue des droits de l'homme, N. 24, Mai 2023.
- ABOURABI Yousra, "Governing African Migration in Morocco: The Challenge of Positive Deseccuritisation", in. International Development Policy, Vol 14, 2022.